

على طريق إزالة أخطاء الماضي وإعطاء كل ذي حق حقه

محللون: عودة المبعدين إلى وظائفهم وإعادة الأراضي لأصحابها يقطع الطريق أمام محاولات استغلال معاناة أبناء الجنوب

القضية الجنوبية طريق الدولة المنشودة.. ومفتاح حلها رفع المظالم وإعادة الحقوق المستلبة



■ .. عندما قرر اليمنيون الانتصار لحكمتهم بتغليب لغة العقل والحوار على أصوات البنادق والارتهان لشرعية الغاب التي سادت لعقود طويلة، كانوا يدركون جميعاً بأن التركة ثقيلة والتحدي كبير وأن التحول الحضاري ومباشرة التأسيس لمستقبل أكثر إشراقاً وتآلقاً يتطلب معالجات عملية وجذرية لختلف القضايا الشائكة والمظالم المتعددة التي واجهها كثيرون من أبناء هذه البلاد جراء أخطاء وممارسات الماضي والتي أثقلت كاهل الوطن وأبنائه لأكثر من خمسة عقود، وبات التخلص منها ضرورة ملحة إذا ما أراد اليمنيون الخروج النهائي من أتون الأزمات المتلاحقة إلى آفاق السلام والازدهار وتحقيق أماني الشعب في بلوغ المستقبل المأمول والحياة الكريمة.

ويؤكد رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي في لقاءته العديدة على مختلف الفعاليات الخارجية والمحلية بأن عودة هذه المراجع الكبيرة يتطلب تمويلات كبيرة .. مشدداً بأن على الجهات المانحة سرعة الإيفاء بالتزاماتهم وتمهيدتهم لمواجهة هذه الأعباء الضرورية لتطلبات التحول الحضاري في اليمن .. كما أن هناك عشرات الآلاف من المتظلمين فيما يتعلق بالأراضي في انتظار التعويضات المستحقة جراء ما لحق بهم وممتلكاتهم وهو ما يفرض على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته التاريخية في دعم اليمن الذي يمر بمرحلة استثنائية وتحولاً جذرياً لا بد من الإيفاء بمتطلباته.

وتجد أن اللجنتين قد باشرت في أداء مهامهما بعد أيام قلائل على قرار الإنشاء والتشكيل حيث ضمت لجنة معالجة قضايا الأراضي من القضاة والشهود لهم بالكفاءة والنزاهة في حين تشكلت لجنة معالجة قضايا المبعدين من 9 أعضاء من القضاة والعسكريين.

أداء متواصل وآمال منتظرة

■ لجنتا معالجة قضايا الأراضي والمبعدين في المحافظات الجنوبية باشرت مهامهما عملياً بعد أيام قليلة على صدور القرار الجمهوري وقد أقرتا اللوائح التنظيمية لهما وقسمت المهام والاختصاصات بين أعضائهما وأخر يناير الماضي وما تيزالان تتلقيان المزيد من التظلمات والشكاوى وسط أسأل عريضة من قبلهم بالانصاف وإعطاء كل ذي حق حقه. وقد تقدم إلى اللجنتين خلال الفترة الماضية عشرات الآلاف من المتضررين والمتظلمين الذين قاموا بتسليم ملفاتهم ووثائقهم. ويتوقع مراقبون أن تسفر نتائج هاتين اللجنتين عن عودة ما لا يقل عن 31 ألف موظف والجنود والعسكريين والأمنيين من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية إلى وظائفهم بانتهاء عمل اللجنة المعنية مطلع العام القادم وأكثر من 40 ألفاً من موظفي الجهاز المدني للدولة إضافة إلى استعادة آلاف المواطنين لأراضيهم التي أخذت منهم بطرق غير قانونية.

فرز وتدقيق

■ يؤكد مسؤول اللجنتين المعنيتين بأنه وبعد أن تم استلام وتوثيق عشرات الآلاف من التظلمات يتم الآن التحضير لوضع التصورات والحلول والمعالجات للتظلمات المقدمة. وهناك آمال كبيرة بإيجاد الحلول والمعالجات المناسبة لكل تلك التظلمات خاصة وأن مسيرة التسوية التاريخية تسير قدماً ومن نجاح إلى نجاح محفوفة برعاية شعبية عارمة في معانقة المستقبل الأجل وبدعم دولي غير مسبوق بعد أن رأى في النهج اليمني في التغيير نموذجاً جديراً بأن يحتذى في المنطقة العربية بأسرها.

الناسية ورفعها إلى رئيس الجمهورية من خلال تقارير ربع سنوية ليتولى إحالتها إلى الحكومة للتنفيذ إضافة إلى تقديم تقرير تفصيلي إلى رئيس الجمهورية في نهاية عمله يتضمن نتائج أعمالها وتوصياتها ومقترحاتها الكفيلة بعدم تكرار مثل هذه الانتهاكات مستقبلاً إلى جانب اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ مهامها واختصاصاتها بالتنسيق مع الجهات المختصة.

صلاحيات واسعة

■ لإنجاز مهام اللجنتين بنجاح وبما يحقق الأهداف المرجوة من هذا الإجراء الهام كان لا بد من منحهما صلاحيات وسلطات واسعة، وتحدد المادة الرابعة من القرار الجمهوري (تقيد العرض) تلك الصلاحيات المتمثلة في إعطائهما من استدعاء الشهود وأي طرف يكون حضوره مهما، والاستعانة بالسلطات المختصة عند الحاجة والنزول إلى كافة الأماكن المدعى بوقوع انتهاكات فيها وفقاً لما تقرره اللجنة المعنية وعلى جميع السلطات بما فيها السلطات المحلية تسهيل مهامها والاستعانة بالخبراء والمختصين والفنيين للاستفادة منهم في تنفيذ مهامها وطلب أية وثائق أو مستندات أو تقارير وبيانات تتطلبها الأعمال والاستعانة بموظفين حكوميين للعمل تحت إدارتهما على سبيل الانتداب. وقد أكد القرار الجمهوري على كل لجنة وضع لائحة لتنظيم احتياجاتها وآلية اتخاذ قراراتها وبحيث تكون معلنة على الرأي العام.

نطاق عمل اللجنتين في الادعاءات والانتهاكات التي وقعت على العقارات والأراضي العامة والخاصة أو على العاملين في المجال المدني والأمني والعسكري للفترة من 1990م حتى صدور القرار، وكذا الاستعانة والاستفادة من أعمال اللجان السابقة على صدور القرار ونتائج ما توصلت إليه تلك اللجان لضمان عدم تكرار المعالجات، كما أكد القرار الجمهوري على ضرورة التزام اللجنتين بالعلانية والشفافية في الإجراءات والقرارات المتخذة من قبلهما ونشرها عبر الوسائل الإعلامية المتاحة.

وتعتبر هذه الأسس مرتكزات رئيسية في أداء هاتين اللجنتين اللتين حدد لهما سقف زمني لإنجاز المهام الموكلة إليهما في غضون عام من تاريخ نفاذ القرار.

مهام واختصاصات

■ المادة الثالثة من القرار الجمهوري تحدد مهام كل لجنة وفقاً للاختصاص المحدد لها في تسميتها ومن تلك المهام بحث الادعاءات والانتهاكات المشمولة في نطاق اختصاصها بناء على شكاوى وبلاغات المتضررين وإجراء تحقيقات مستقلة وشفافة بشأنها والتأكد من واثق جميع الأطراف والاستماع لكافة الأطراف بشكل عادل للوصول إلى الحقيقة التي نكفها من إصدار قرارها العادل والقانوني المبني على أسس وحيثيات جوهرية وسليمة وتقديم المقترحات والمعالجات القانونية لتقدير التعويضات

معالجة قضايا الأراضي والموظفين المبعدين من وظائفهم من أبناء المحافظات الجنوبية كان بحسب مراقبين ومحللين سياسيين إجراء هاماً لحلحلة القضية الجنوبية التي تشكل أهم وأبرز القضايا المنظورة أمام مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وبدون معالجة جذور هذه القضية الأساسية سيكون من الصعب جداً إنجاز المؤتمر في تحديد ملامح الدولة المستقبلية وصياغة دستور جديد للدولة المنشودة.

ويرى المحللون والمتابعون لعملية التسوية السياسية في اليمن بأن إنشاء اللجنتين وتحديد أسس عملهما وتحديد المهام المناسبة والمزمنة بإعطاء كل ذي حق حقه بأنها من أهم الخطوات التي تمت في إطار العملية السياسية في البلاد وأنها قد سحبت البساط من تحت أقدام بعض الأطراف من المتشددين والتي تحاول ممارسة أساليب المزايدة والابتزاز والتكسب غير المشروع من خلال استغلال معاناة أبناء المحافظات الجنوبية في الوصول إلى تلك المكاسب الضيقة. وحدد القرار الجمهوري الذي حظي بترحيب واسع من قبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وروعة المبادرة الخليجية وأيتها التنفيذية المزمعة الأسس الخاصة بعمل اللجنتين، وتمثلت هذه الأسس المحددة في المادة الثانية من القرار بأهمية الالتزام والتجرد والاستقلالية والموضوعية وإعلاء المصلحة الوطنية العليا وعدم النظر في القضايا التي تم معالجتها من قبل أو صدرت بشأنها أحكام قضائية وأن يكون

حمدي دويلة

■ وانطلاقاً من هذه المعطيات والحقائق وبموجب التسوية التاريخية التي ارتضاها جميع اليمنيين بدعم غير مسبوق من المحيطين الإقليمي والدولي وبإشراف القيادة السياسية في إنجاز الإجراءات والخطوات الشجاعة التي من شأنها وضع حد للممارسات والصراعات والانطلاق صوب المستقبل المنشود والدولة المدنية الحديثة دولة العدالة والحقوق والحريات دون تمييز أو إقصاء لأي طرف. ومن هذه القرارات الهامة التي حظيت بإتباع واسع محلياً وبترحيب عربي ودولي كبير قرار الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية إنشاء وتشكيل لجنتين لمعالجة قضايا الأراضي والموظفين المبعدين عن وظائفهم في المجالات المدنية والأمنية والعسكرية من أبناء المحافظات الجنوبية، في سياق سعي الرئيس هادي الذي قبل التحدي الصعب لمعالجة المظالم التي طالت عدداً كبيراً من أبناء الجنوب وكذا تهئية الأجواء لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي انطلقت فعالياته بعد أسابيع من صدور القرار الجنوبي بهذا الشأن.

أسس هامة

■ القرار الجمهوري الصادر في الثامن من يناير من العام الجاري بإنشاء وتشكيل مجلس

مواطنو وادي وصحراء حضرموت في حديث لـ "الثورة":

نطالب بعودة الممتلكات

حضرموت / أحمد بزعل

- يبدي المواطنون بوادي وصحراء حضرموت تفالوا بعودة ممتلكاتهم خصوصاً بعد تشكل اللجان المعنية بحل مشاكلهم، متمنين سرعة إصدار القرارات والإجراءات المطلوبة لعودة أملاكهم.

المواطن محمد عمر جواس -أحد الملاك للأراضي- قال: طال الحديث كثيراً عن التعويضات والمتابعات مستمرة من قبل ملك أراضي مطار سيئون بحضرموت من أجل استعادة حقهم، ولكن كلما قرب الفرج لحل مشكلتهم ظهر بعض المسؤولين ممن يرضون عراقيل أخرى تجاه حل المشكلة وتعويض الملاك لأراضي المطار، لذا نطلب من فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني برئاسة الأخ محمد سالم باسندوة رئيس الوزراء التدخل لحل تلك المشكلة وصرف التعويضات للملاك في أقرب وقت كونهم عانوا كثيراً.

بدوره قال المواطن علوي طه محمد السكاف إن حوشه تم الاستيلاء عليه من قبل العهد الشمولي وسلم إلى القاعدة الإدارية للإعداد والتموين العسكري بسيئون، وعند قيام الوحدة المباركة تم متابعة الجهات المختصة وصدرت التوجيهات من الجهات العليا لإعادة أرضه، لكن بعض المسؤولين يقومون بوضع العراقيل، ونظراً

شاملاً صحيفة الدعوى والأوراق والوثائق وكل ما يتطلبه الملف، ونرجو أن تعمل اللجنة بصدق وأمانة وأن تنتظر في جميع الملفات والقضايا في أسرع وقت وأن تعيد الحقوق إلى أهلها، ولن يكون ذلك إلا بإرادة سياسية صادقة تعمل لمصلحة هذا الوطن..

حيث من جانبه يوضح الأخ سامي مصطفى بمخرمة - موظف في لجنة معالجة الأراضي بوادي حضرموت والصحراء- أن عمل اللجنة بمديريات الوادي والصحراء بدأ في منتصف شهر إبريل الماضي 2013م، وكان عمل اللجنة هو توزيع استمارات للمتظلمين من المواطنين والمستثمرين والجهات الأخرى... مشيراً إلى أن إجمالي المتظلمين الذين تم تسليمهم الاستمارات بلغ أكثر من (7700) متظلم على صعيد وادي حضرموت والصحراء .. مؤكداً بأن اللجنة قامت أيضاً باستقبال الملفات من المواطنين خلال نفس الفترة حيث بلغ عدد الملفات المقدمة أكثر من (5500) ملف تركز أكثرها على التظلمات الفردية التي قدمت من قبل المواطنين بشأن الأراضي المنهوبة والتي تقام عليها المعسكرات، أو الأراضي التي سطا عليها متنفذون، أو المزارع المنهوبة مثل مطار سيئون الدولي، إضافة إلى الصرف المزدوج للأراضي أو تعويض المزارعين الذي لم يتم تنفيذه من قبل الهيئة العامة للأراضي والمساحة بوادي حضرموت والصحراء.

إلى أننا كنا ننتظر من وزارة الدفاع أو المحافظة إيجاد حل في الماضي، أما اليوم نرجو من القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني برئاسة الأخ محمد سالم باسندوة رئيس الوزراء التدخل السريع والحازم وإلزام القاعدة الإدارية بتسليم الحوش للملاك عبر اللجنة الخاصة بتعويض الأراضي التي قمنا بتسليم تظلماتنا إليها منذ فترة طويلة.

أما المواطن عمر عبد الله باحشوان فقال: في البداية أشكر صحيفة "الثورة" اهتمامها بقضايا المواطنين، وفي الحقيقة جزء من مشكلة قضيتنا يرجع إلى عهد ما قبل الوحدة والجزء الآخر إلى ما بعد الوحدة، فالأولى سببها الإجراءات الباطلة المسماة الانتفاضات التي غصبت أرضنا الزراعية من قبل الدولة حينئذ وسلمت لأحد المزارعين الذي كان يعمل فيها مخابراً من قبل مؤرثنا، واستمر الحال كذلك إلى ما بعد الوحدة وبدلاً من أن تسلم الدولة أرضنا لبينا قامت بالتمادي في ذلك وغصبت من قبلها مرة أخرى وتحديداً من قبل مكتب الأوقاف، ورغم مطالبتنا بذلك منذ تلك الفترة إلا أننا نجاهم بالرفض من قبلهم، وحينما سمعنا بتشكيل لجنة لمعالجة أراضي الجنوب سارعنا إلى الحضور إلى مبنى محكمة استئناف سيئون حيث مقر عمل اللجنة الذين استقبلونا بكل رحابة صدر. وتم تسجيل البيانات الأولية لديهم في السجل ثم سلمنا لهم ملفاً متكاملًا

